الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني
كرد فعل على سياسة التهميش

الدكتور حنيفي هلايلي

جامعة سيدي بلعباس

هل مارس الحكام الأتراك العثمانيون بالجزائر ما يمكن تسميته بسياسة التهميش تجاه الجزائريين؟ ألم يكن تهميش سكان الجزائر على مستوى الإدارة ومراكز القرار السياسي شكلا من أشكال التهميش؟ ألم يكن تقديم التسهيلات للتجار اليهود ودخول الأتراك العثمانيين بمن فيهم الدايات في مصالح تجارية معهم، بل أكثر من ذلك استعمالهم كوكلاء تجاريين لهم ومنحهم الامتيازات الخاصة، شكلا من أشكال التهميش للتجار المسلمين في الجزائر؟ ألم يكن منحهم الامتيازات التجارية سواء للتجار الفرنسيين أو لغيرهم من الأوروبيين على امتداد الساحل الجزائري لنهب خيرات البلاد وتسريب السلع الأجنبية شكلا من أشكال إنهاك الاقتصاد المحلي إنتاجا وتصنيعا؟ ثم ألم ينشأ عن سياسة التهميش تلك تهميش لجماعة الأتراك العثمانيين أنفسهم الذين أصبحوا بحكم سياستهم مهمشين بالنسبة للمجتمع الذي نفرهم بل وثار عليهم في مرات عديدة، ولم يهرع لنجدتهم خلال احتلال الجزائر 1830 والتي انتهت بجلائهم؟ ألم يكن بداية تحرير وهران (1792) مؤشرا لانتشار الثورات القبلية والطرقية ضد الأتراك؟ ما هي علاقة سياسة التهميش بثورات القرن التاسع عشر؟

هذه جملة من التساؤلات التي سأحاول الإجابة عليها في المداخلة والتي تكشف عن بعض مكامن الخلل في سياسة حكام الجزائر طوال العهد العثماني.

لعل أهم سمة ميزت وجود الأتراك – العثمانيين بالجزائر هي هيمنتهم شبه المطلقة على أمور الإدارة والجيش والاقتصاد أما غالبية السكان، فكان حظهم التهميش، عكس بعض

الأقليات إما ممن ارتدوا عن المسيحية (المهتدين) أو من اليهود الذين حظي بعض العناصر من بينهم بامتيازات وتأثير بالغين في بعض الأنشطة الاقتصادية أو ارتقاء أعلى المناصب والرتب في هرم السلطة أو داخل المؤسسة العسكرية. والتهميش الذي طال المجتمع الجزائري خلال فترة الحكم العثماني، يمكن حصره في المجالات التالية:

1. **التهميش السياسي**: عملت التركيبة التركية من ناحية تكوينها الاجتماعي والعرقي طوال تاريخها على إبقاء الأهالي بعيدين عن أية مساهمة في أمور النيابة، وحالت دون إمكانية اندماج أفرادها بالأوساط الشعبية. وقد يفسر هذا الأحجام عن الاندماج بالسكان إلى رغبة الأتراك في إبقاء هيمنتهم وسيطرتهم على المناصب الحكومية، وزاد حقد الرعية تجاه هذه الطبقة الغريبة لما فرضته من ضرائب وغرامات[1].

كان القتل والاغتيال والثورة الوسيلة الوحيدة التي تستعملها القوى المعارضة لتصفية حساباتها وبالتالي عاش النظام في الجزائر منعزلا ومتقوقعا على نفسه، بعيدا كل البعد عن هموم الناس ومشاكلهم[2].

لقد ولدت عملية تهميش العنصر المحلي قطيعة بينه وبين الحكام الأتراك العثمانيين، تجلت في العديد من الثورات ذات الطابع السياسي (ثورات منطقة القبائل وثورات بعض المرابطين والزوايا وثورات الكراغلة المرتبطين بالدم مع السكان) أو لأسباب اقتصادية.

تم تهميش السكان المحليين في الممارسة السياسية وتولي المناصب العليا، وخاصة الطبقة المتعلمة والأعيان، ويلاحظ على العكس – خلال العهود الأولى للوجود العثماني إبان

1- محمد العربي، الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري قبل الاحتلال، 1792 – 1830، الجزائر: ش.م.ن.ت 1972، ص 24.

2- عبد الله، العروي، تاريخ المغرب (محاولة في التركيب)، (ترجمة: دوقان قرقوط)، بيروت: 1977، ص 271.

تأجج عمليات الجهاد البحري – إفساح المجال للمرتدين عن المسيحية للعب أدوار سياسية هامة وتولي مناصب جد حساسة. ففي عهد البايلربايات (1518–1587) تناوب على حكم الإيالة 7 أتراك و7 من المهتدين (المرتدين عن المسيحية) و2 من الكراغلة وعربيين من خارج بلاد المغرب العربي.

ومن أبرز الحكام خلال هذه المرحلة: حسن آغا (1533–1544) من سردينيا أول من خلف خير الدين بربروسة بعد المناداة عليه إلى استانبول لقيادة الأسطول العثماني. وجاء بعده حسن باشا من جماعة الكراغلة (1544–1552). وهو ابن خير الدين باشا، وصالح رايس من الأتراك (1552–1556)، وحسن قورصو (1556–1557) وعلج علي (1568–1571) وحسن فتريانو (1583–1587) وكلهم من الأسرى النصارى، الذين وصلوا لأعلى المراتب بعد إسلامهم.

ومن أبرز مظاهر هذا التهميش، تهميش ذوي الأصول الجزائرية في تمثيل الحكومة لدى القوى الأوروبية إما كسفراء أو مبعوثين في مهام خاصة، وأيضا في كل ما يتعلق بصلاتهم بالباب العالي. واقتصر القيام بهذه الأدوار على العنصر التركي – العثماني أو من لهم صلة الدم بهم كالكراغلة. نذكر من بين هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: سفارة كينان آغا (من الأتراك) إلى فرنسا 1620، وبعثه شريف محمد (من الكراغلة) خلال نفس السنة لتقصي أخبار تلك السفارة المكونة من أربعين شخصا بعد أن تناهى إلى علم الداي حسين باشا (1617–1620) خبر تعرضها لمذبحة بمرسيليا انتقاما لأعمال قرصنية جزائرية[3].

3– ذكر الباشا إبراهيم في رسالته إلى مسئولي مدينة مرسيليا أن عدد الضحايا كان 61 قتيلا. للمزيد أنظر: جمال، قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619–1830 الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987، ص57–60.

ابتداء من أواخر القرن السادس عشر، أخذت جماعة الأتراك العثمانيين خاصة الميليشيا الانكشارية تعزز سلطتها من خلال محاولة إبعاد جماعة الكراغلة. والتخوف هنا ذو خلفية سياسية فبالرغم من رابطة الدم، كان هناك ما يبعث على القلق والخوف من إمكان انقلاب الكراغلة عليهم أو استخدامهم من طرف طائفة الرياس التي انتهى حكمها المتمثل في العهد الأول (عهد البايلربايات)، خاصة وأن أعدادهم كانت تتزايد بسرعة، فقد بلغ عددهم في حدود 1621 حسب بعض التقديرات التي ينبغي أن تؤخذ بحذر لأن مصدرها آحادي (تقارير الرحالة والتجار الديبلوماسيين الأوربيين أو الأباء المسيحيين المكلفين بافتداء الأسرى)، 5000 كرغلي في مقابل 10000 تركي. وما كان يزيد من ذلك التخوف ارتباط الكراغلة بأرض الجزائر على عكس العثمانيين الذين هاجروا لأغراض متعددة[4].

إن التخوف العثماني من جماعة الكراغلة، كان له ما يبرره إذ سرعان ما اندلعت خلال سنوات 1629 و1633 أولى ثورات الكراغلة على الأتراك، تمت الأولى في بجاية وبعد القضاء عليها اتجه الثوار إلى منطقة القبائل التي يعتبر سكانها أشد المعارضين للحكم التركي. وانطلاقا من منطقة القبائل قام الكراغلة مجددا بثلاث محاولات للاستيلاء على مدينة الجزائر سنة 1633. وفي سنة 1693 سمح لهم شعبان داي (1688-1695). بالتجنيد ضمن الانكشارية، وهذا ربما لحاجة الدولة إلى أعداد إضافية بسبب الحرب المعلنة ضد المغرب وتونس، ولتأخر وصول مجندين جدد من الأناضول[5].

لم يتحسن وضع الكراغلة طوال عهد حكم الدايات (1671-1830) حيث ظلوا في مرتبة أقل من آبائهم الأتراك. والملاحظ أنه منذ بداية القرن الثامن عشر، تغير موقف

---

4 - Pierre, Boyer, « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger » in, R.O.M.M, N° spécial, 1970, PP80-82.

5 - Ibid, PP.83-84.

الأتراك تجاه الكراغلة. فالاعتماد عليهم كان ضروريا لتولي المناصب الهامة والمشاركة في المليشيا، وفي مقدمتها منصب الباي، وقد تم إحصاء تولي أربع بايات من الكراغلة من ضمن خمسة لهذا المنصب في بايليك قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 1700 إلى 1713. وفي وهران تم تسجيل كرغلي واحد هو مصطفى العمر في الفترة من 1736 إلى 1748. وفي بايليك التيطري تم التعرف أيضا على كرغلي واحد هو محمد الذباح في المرحلة من 1768 إلى 1771. والحاج أحمد في بايليك قسنطينة في الفترة من 1826 إلى 1837. ومما يدل أيضا على تجذر فكرة التهميش لدى الإدارة الحاكمة أن الكراغلة الذين يتم اللجوء لخدماتهم العسكرية ضمن فرق الانكشارية لا يتم تقييد أسمائهم في نفس السجلات المخصصة للأتراك[6].

و مع هذا فإن دور الكراغلة قد تزايد بشكل ملحوظ في أواخر العهد العثماني، حيث شاركوا في كثير من الأحداث، وخاصة بعد تراجع دور فرقة الانكشارية. ففي عام 1808 منعوا جنود الأوجاق من نهب بعض أحياء مدينة الجزائر. وفي عام 1813 أفشلوا محاولة الداي حاج علي (1809-1815) للتخلص منهم، كما وقفوا إلى جانب الداي علي خوجة (1817-1818) عام 1817 للقضاء على تمرد الانكشارية[7].

2. التهميش العسكري:

لا أحد ينكر الدور الذي لعبه الجيش الانكشاري وديوانه في الأحداث والتطورات السياسية التي عرفتها إيالة الجزائر طيلة العهد العثماني. لقد أبعد العثمانيون الرعية عن

---

6 - Ibid, PP.85-87.

7- جون (ب)، وولف، الجزائر وأوروبا (ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب 1986، ص 447.

الإنخراط في هذا الجيش ووضعوا عراقيل في وجه فئات من السكان لهم حق المساهمة فيها هو شأن الكراغلة[8].

و أمام الحاجة الماسة والمتزايدة إلى المتطوعين. كانت تنظم حملات مرخص لها عن طريق إرسال وكلاء يطلق عليهم اسم الدائيات[9] إلى الأناضول للبحث عن الراغبين في التجنيد أو الهجرة إلى الجزائر.

أما بخصوص المعلومات عن المجندين الجدد فتتفق المصادر الأوروبية بأنهم من المهمشين ومن غير المرغوب فيهم بشكل عام، وتجمع معظم المصادر على أنهم ينتمون إلى أدنى الفئات الاجتماعية. فهم بالنسبة لهايدو (Haëdo) (1581) يعتبرون من فصيلة "ابن آوى"[10]، وهم بالنسبة للوجي دي طاسي (Laugier de Tassy) (1725) "بؤساء أو منبوذين"[11]. أما فنتور دي بارادي (V. de Paradis) (1789) يرى بأنهم من "المتشردين في أزقة أزمير والقسطنطينية"[12].

والدراسة التي أجراها مارسيل كولومب (M. Colombe) بالاعتماد على بعض السجلات الخاصة بتجنيد العناصر الجديدة الانكشارية، حيث خلص إلى صدق ما جاء

8- عكس إيالة الجزائر، فإن قانون التجنيد في بعض الولايات العربية كدمشق والقاهرة كان يبيح تجنيد السكان المحليين في فرق الانكشارية، للمزيد من التفاصيل راجع:

ليلى، الصباغ: "الوجود العثماني في المشرق المتوسطي في العصر الحديث"، المجلة التاريخية المغربية، عدد 7 و8، تونس، جانفي 1977، ص 75-98.

9- دائرة المعارف الإسلامية، (مادة الانكشارية)، المجلد الثالث، نشر جهان تمران، بودرجميري، بدون تاريخ، ص 320.

10 – Haëdo (F.Diego de), "Histoire des rois d'Alger", Traduit et annotée par H.D de Grammont, in R.A (N°24), 1980, P, 238.

11 –Laugier de Tassy, Histoire du Royaume d'Alger (1724), éd, Loysel, Paris, 1992, P, 125.

12 –Venture de Praradis, Tunis et Alger, Sindbad, Paris, 1983, P, 160.

في نفس المصادر بخصوص الوضع الاجتماعي لهؤلاء المجندين فهم بالفعل من الطبقات الدنيا. وقد خلص بأن عمليات التجنيد تكلف خزينة الحكومة الجزائرية الكثير من الأموال، فلم يكن مفروضا فقط إطعام وكساء وتغطية كل المجندين الجدد، ولكن تقديم الهدايا[13].

لقد أصبحت الميزانية المخصصة لدفع الأجور تعاني عجزا متزايدا بلغ في أواسط القرن الثامن عشر حوالي خمسين ألف بياستر[14]، فكثيرا ما رفعت أجور الجند بغتة ولدوافع سياسية قصد كسب التأييد، كما فعل الثائر أحمد شاوش الذي قام بتوزيع أموال خزينة بايليك الشرق على الجنود ليقفوا بجانبه ضد الباي أحمد بن طوبال[15].

وأمام هذا الوضع لجأ الدايات إلى التعامل مع اليهود الذين أصبحوا يشرفون على الأمور المالية، ثم تحولوا إلى وسطاء سياسيين ثم مستشارين ووزراء، كما أضطر هؤلاء إلى زيادة الضرائب على سكان الأرياف والمدن، مما سينجر عنه عواقب وخيمة على مصير الأيالة الجزائرية.

إن تهميش سكان الجزائر من أية مشاركة فعلية سواء في الدفاع أو المحافظة على الأمن الداخلي واعتماد العنصر التركي- العثماني وحده في الخدمة العسكرية ساعد على المحافظة على الطابع العثماني للدولة الجزائرية، فمن هؤلاء المجندين كان يتم اختيار الحكام من مختلف الرتب والألقاب، ومن بينهم كان يختار الوزراء والموظفون. ومن مظاهر هيمنة الانكشارية على الحياة السياسية للجزائر خلال الفترة العثمانية، أنها أصبحت تتحكم في تعيين وعزل البشاوات.

---

13 - Marcel, colombe, « contribution à l'étude du recrutement de l'odajaq d'Alger », in, R.A (N°87) 1943, PP.171 – 178.

14- P. Boyer, op.cit, P.139.

15-GRAMMONT (HD-de), Histoire d'Alger sous la domination Turque 1515-1830, E.Leroux, Paris, 1887, P.368.

وللإشارة هنا أن عهد البيلربايات والباشاوات تميز بالهدوء حيث لم يقتل إلا البيلرباي محمد كرد أوغلي، بينما قتل كل الأغوات وحوالي نصف الدايات[16]. وقد وصف حمدان خوجة الجيش الانكشاري في الجزائر أواخر العهد العثماني قائلا: "صارت تلك الميليشا المسلحة التي لا مبدأ لها، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة حسب هواهم"[17].

3. **التهميش الاقتصادي**: بالرغم من هيمنة العنصر العثماني بالجزائر على أمور السياسة والإدارة والجيش بل امتدت لتشمل الحياة الاقتصادية، ويتجلى هذا التهميش فيما يلي:

أ. منح الامتيازات والتسهيلات التجارية للأجانب من أوروبيين ويهود فبالنسبة للأوروبيين أبرز مثال هو تلك الامتيازات التي تمتعت بها بعض الشركات الفرنسية طوال الوجود العثماني بالجزائر.

لقد منحت السلطة العثمانية بالجزائر الفرنسيين — من خلال شركات خاصة كشركة صانصون نابلون (Sanson Napollon) (1628)، وشركة دونيس ديسو (Denis Dusault) (1679)، أو شركات نشرف عليها الدولة بمساهمة الخواص كالشركة الملكية الإفريقية (Compagnie Royale d'Afrique) والوكالة الإفريقية (Agence d'Afrique) (1794)[18].

حق استغلال مراكز تجارية في المنطقة الممتدة من القل إلى القالة، حيث الحصن المعروف بباستيون فرنسا، وبموجب معاهدات تجارية تلتزم تلك الشركات بدفع التزام

16- GRAMMONT, op.cit, P.227

17- خوجة، حمدان بن عثمان، المرآة، (تقديم وتعريب وتحقيق: العربي الزبيري)، ط2، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص 149.

18- بخصوص هذه الشركات راجع: جمال، قنان، المرجع السابق، ص55-133.

مالي سنوي يدعى "اللزمة"[19] يخصص مقدارها لدفع رواتب الانكشارية. ويمنع على السكان فلاحين ومربي المواشي بيع منتجاتهم لغير تلك الشركات بأثمان محدّدة.

لقد ساعدت تلك الممارسات على استتراف خيرات تلك الجهات دون استفادة الأهالي. كما تمتعت شركة بكري – بوشناق بنفس الامتيازات من الدايات خلال المرحلة التي تعذّر فيها استغلال الفرنسيين لمراكزهم التجارية إبان فترة حروب الثورة والحروب النابوليونية (1792–1814). لقد حرم سكان مناطق الشرق الجزائري من التجارة البحرية مع الأجانب في الموانئ التابعة لهم، وهو ما يمكن اعتباره تهميش لهم عن محيط التجارة الدولية.

ب. المكانة المتميزة للتجارة والأجانب، أوروبيين ويهود في تجارة مدينة الجزائر مقارنة مع دور التجار من أهل البلد. والأخطر في ذلك هو ممارسات الطبقة الحاكمة ودخولها في مصالح مشتركة مع اليهود إما كوسطاء موكلين أو كشركاء.

أصبحت الشركة اليهودية بفضل استثماراتها الاقتصادية الضخمة بمثابة البنك الذي يقوم بعمليات التمويل في المجال النقدي بين مدن الإيالة وبقية المدن الأوروبية، وأوكل الدايات لليهود مهمة الإشراف على تنظيم المدفوعات الخارجية وتسييرها، الأمر الذي حدا بالديبلومايسي الفرنسي جون بوسان (J. Boussain) إلى التساؤل: "هل من الممكن أن توضع كل تجارة حوض البحر الأبيض المتوسط بين أيدي يهوديين من الجزائر[20]."

19– ناصر الدين، سعيدوني، الظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792–1830)، ط2، الجزائر: م.و.ك 1985، ص 96–98.

20– لمزيد من المعلومات بخصوص موضوع أوضاع اليهود الاقتصادية والسياسية في الجزائر أثناء العهد العثماني يرجى الرجوع إلى: محمد، دادة، اليهود في الجزائر في العهد العثماني (منذ مطلع القرن 18 حتى 1830)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق 1985.

زاد تأثير اليهود في عهد الداي حسن باشا (1791-1798)، وخليفته الداي مصطفى (1798-1805)، حيث أصبح اليهوديين يوسف بكري ونفتال بوشناق يتصرفان في الشؤون الداخلية والخارجية للإيالة بكل حرية. وفي عهد الداي مصطفى فإن بوشناق أصبح الحاكم الفعلي لإيالة الجزائر، حيث كان يعين من يشاء في الوظائف الحكومية ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع، وبسبب استقباله مبعوث السلطان شخصيا سنة 1804، جعل قنصل إسبانيا يطلق عليه: "نائب ملك الجزائر"[21].

ومما زاد في التضييق على أنشطة التجار الجزائريين، المنافسة الكبيرة التي كانوا يلقونها من أفراد الكراغلة، الذين لعبوا دورا في تعميق أزمة التجار الجزائريين. فقد ظهر من بين هؤلاء تجار وملاكون كبار تمتعوا بامتيازات خاصة كما هو شأن حمدان خوجة صاحب كتاب المرآة. يذكر هذا الأخير عن نفسه أنه "كان أحد كبراء وأغنياء المدينة... أملك في منطقة المتيجة بمزارعي عشرة آلاف رأس غنم وستمائة رأس بقر ومائتي زوج بقر (للحراثة) وستين جملا، ومائتي ما بين فحول وفرسان، وستين بغلا، وعددا آخر من الحيوانات. كنت أملك بالإضافة إلى هاته الثروة الفلاحية ستمائة معسلة، وخمسة آلاف (الكيلة الواحدة تساوي 25 كلغ) من القمح والشعير وعدة آلاف من المساحة الصالحة للزراعة. وما عدا هذا كنت تاجرا بالجزائر ولي تجارة واسعة تجاوز ثلاثمائة ألف فرنك، أتعامل بها في الجزائر العاصمة وبقية أطراف البلاد"[22].

يلاحظ مما سبق أن أنشطة التجار الجزائريين كانت في موقع متأخر جدا، وفي مقابل هذا الوضع الذي وصل إليه السكان، لاحظنا اتساع الأملاك والثراء الفاحش الذي حققه

21- Bloch (I), inscriptions Tumulaire des anciens cimetières Israélites d'Alger, Paris, 1888, P, 96.

22- عبد الجليل، التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغاربي: الجزائر وتونس وليبيا (1816 - 1871). زغوان: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات 1985، ص 34-35.

رجال الدولة والكراغلة الذين تعاطوا التجارة وكذلك اليهود الذين جمعتهم بهم مصالح مشتركة.

4. **نماذج من ثورات القرن التاسع عشر:** كان الهدوء الذي عرفته الجزائر في منتصف القرن الثامن عشر، راجع إلى الانتعاش الاقتصادي. وكان سببا رئيسيا في استقرار نظام الحكم، فلم تعرف الإيالة سوى أربعة دايات[23] في مدة تعادل خمسين سنة وذلك في الفترة التي بين (1748-1798).

وهذا عكس ما حدث في أوائل القرن التاسع عشر الذي شهد ضغطا ماليا والهيارا اقتصاديا، إذ تعاقب على حكم الإيالة في مدة لا تزيد عن ثلاثة عشر سنة (1805-1817م) ستة دايات[24] كان لأغلبهم نهاية أليمة.

ففي الفترة الممتدة بين سنتي 1798-1830 اغتيل ست دايات من مجموع ثمانية[25]. ولم يقتصر هذا الاضطراب على الجهاز الحاكم للبلاد بل أن الانتفاضات الداخلية زادت حدتها وتكاثرت مع نهاية القرن الثامن عشر في أغلب جهات البلاد. ومن هذه الثورات على سبيل المثال تلك التي اندلعت بمنطقة جرجرة خلال أعوام 1804 ،1810 ،1823، وثورة ابن الأحرش في الشمال القسطنطيني عام 1804، وثورة درقاوة في الغرب الجزائري

23- هم:

محمد بكير داي 1748 – 1754.

بابا علي داي 1754 – 1766.

محمد بن عثمان داي 1766 – 1791.

حسن داي 1791 – 1798.

24- Mouloud, GAID, l'Algérie sous les Turcs, 2ed, ed Mimouni, 1991, PP. 171 – 178.

25- منهم: الداي مصطفى (1805)، والداي أحمد (1808)، والداي علي الغسال (1809)، والداي الحاج علي (1815) والداي محمد الخزناجي (1815)، والداي عمر (1817).

ما بين سنتي 1805 و1816، والثورة التيجانية بعين ماضي عام 1816، وثورة النمامشة والأوراس ما بين عامي 1818 و1823[26].

مع مطلع القرن التاسع عشر، عرفت الجزائر سلسلة من الثورات قادها مجموعة من المرابطين وشيوخ الزوايا، أرهقت النظام الحربي للجزائر وهددت التواجد العثماني، وكانت عاملا حاسما في زواله. كما تزامن اندلاع هذه الثورات مع اشتداد التنافس الإنجليزي – الفرنسي على اكتساب مناطق النفوذ داخل نيابة الجزائر وباستحواذ اليهود على مقاليد الحكم، وانتشار موجة الاستياء العام لدى السكان تجاه السياسة الجائرة المطبقة من طرف الدايات ومن أهم هذه الثورات:

ثورة ابن الأحرش: تنسب هذه الثورة إلى محمد بن عبد الله الشريف الملقب بالبودالي[27] الذي تزعم الانتفاضة في منطقة الشمال القسنطيني في عهد الداي مصطفى باشا (1798-1805) الذي كلن عثمان باي قسنطينة بالقضاء على ابن الأحرش وزمرته، وكان هذا الأخير قد تحالف مع مرابط من منطقة ميلة يدعى "الزبوشي" وتمكنا من سحق جند عثمان باي وقتله في معركة وادي الزهور سنة 1804[28].

وقد تمكنت قوات إسماعيل باي قسنطينة الجديد بمساعدة قبائل المخزن من القضاء على ثورة ابن الأحرش وحركته التي استغرقت أربع سنوات[29].

26- لأخذ فكرة عن هذه الثورات العديدة راجع:

GRAMMONT (H.D.de), op.cit, PP. 364-385.

27 - CH, Feraud, « les chérifs Kabyles de 1804-1809 dans la province de Constantine », in, R.A (N°13), 1869, PP.217-218.

28- حول تفاصيل المعركة راجع:

العنتري، صالح، مجاعات قسنطينة، (تحقيق وتقديم: رابح بونار)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 33-34.

29- نفسه.

ثورة درقاوة: تنسب هذه الثورة إلى عبد القادر بن الشريف، ويعرف لدى العامة بابن الشريف الدرقاوي. والمعروف أن الدرقاوي انتصر على مصطفى العجمي باي وهران في موقعه فرطاسة[30] بين وادي مينا ووادي العبد عام 1805. ومكنه هذا النصر من السيطرة على معسكر وفرض سلطانه على كل المنطقة الممتدة ما بين مليانة شرقا إلى وجدة غربا[31].

والواضح أن ابن الشريف الدرقاوي حينما أحسن بقوته العسكرية قرر مهاجمة وهران التي فرض عليها الحصار لمدة ثمانية أشهر، لكن الباي محمد بن عثمان المعروف بالمقلش تمكن من فك الحصار بمساعدة قبائل المخزن وملاحقة الثوار والانتصار عليهم في عدة معارك[32]. واستطاع باي وهران محمد مقلش ما بين (1805-1808) من إخضاع القبائل الثائرة مثل قبيلة مهاجر والبرجية وبن عامر المتحالفة مع ابن الشريف الدرقاوي[33].

تعاطف بعض البايات مع الطريقة الدرقاوية، حيث انتمى باي وهران محمد بن عثمان الملقب بوكابوس (1808-1813) إلى الطريقة سرا، وأعلن تحالفه مع السلطان المغربي سليمان، كما وعد هذا الباي كلا من إسبانيا وبريطانيا بعدة إمتيازات اقتصادية في حالة تقديم المساعدات العسكرية لإنجاح ثورته[34].

30- تقع هذه القرية جنوب مدينة غليزان وتعرف اليوم بوادي الأبطال.

31 - GRAMMONT, op.cit, P.365.

32- الغربي، الغالي، الثورات الشعبية في الجزائر أثناء العهد التركي 1792-1830، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق 1985، ص 177 - 182.

33 - W.ESTERHAZY, la domination Turque dans l'ancienne Régence d'Alger, Grossein, Paris, 1840, PP. 210 - 212.

34- الغالي، المرجع السابق، ص 184.

لقد باءت هذه المحاولة بالفشل، لأن إسبانيا ترددت بسبب إلتزامها بالاتفاقية المبرمة مع الجزائر[35]. أما المغرب الأقصى فرغم تأييده المطلق للباي، إلا أن إمكانياته العسكرية كانت غير كافية.

ثورة التيجانية: تنسب إلى محمد الكبير التيجاني، وقد ازداد نفوذ هذه الطريقة أواخر العهد التركي وكان لها أتباع كثيرون في الصحراء. وقد أظهر حكام الإيالة لهم العداء، حيث بدأ إرسال الحملات العسكرية إلى مقر الطريقة بعين ماضي قرب الأغواط منذ 1787 وإلى غاية 1827[36].

ومنذ أن تولى عثمان باي شؤون بايليك الغرب بدأ في التفكير بجدية للقضاء على ثورة التيجانية بزعامة أحمد التيجاني، حيث حوصرت القرية سنة 1825 وانتهى الحصار بإبرام الصلح بين الطرفين[37]. ولم يتمكن أحمد التيجاني من الانتصار على الجيش التركي في معركة أولاد دحو قرب معسكر بسبب انسحاب القبائل الموالية له وعلى رأسها قبيلة بني هاشم[38].

35- أبرمت إسبانيا الصلح مع الجزائر سنة 1791 ونالت بموجبه على حقوق امتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية ورخصة شراء 1000 حمولة قمح سنويا، للمزيد أنظر:

ناصر الدين، سعيدوني، المرجع السابق، ص 74.

36- أنظر تفاصيل الأحداث في كتاب:

Louis Rinn, Marabouts et Khoanans, étude sur l'Islam en Algérie, A. Jourdan, Alger, 1884.

37- الزهار، أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار تقبب أشراف الجزائر (تحقيق: أحمد توفيق المدني) ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980، ص 59.

38- المصدر نفسه، ص 68.

لقد نجحت حكومة الدايات في إخماد الثورات والانتقام من مفتعليها واستعادة الأمن، والسبب في ذلك راجع إلى فقدان الثورات عنصر الانتشار والشمولية والتجاوب الشعبي، حيث غلب عليها الطابع الإقليمي مما سهل على البايات والدايات محاصرتها في مهدها والقضاء عليها، ورغم التأثير السلبي لهذه الثورات إلا أنها لم تتمكن من الإحاطة بالحكم المركزي المستقرّ بمدينة الجزائر، وذلك لتعدد الطرق الداعية لها، واختلاف اتجاهات زعمائها، وعدم تمكن أي زاوية من بسط نفوذها على كامل البلاد، إذ بقيت الرحمانية تسود ببلاد القبائل والتيجانية تتركز بالصحراء، والدرقاوية تتحكم بالجهات الغربية، والشاذلية تؤثر في النواحي القريبة من قسنطينة.

ولا بد أن نشير أن تحرير وهران وطرد الإسبان منها كانت نقطة بارزة في التحول الذي شهدته العلاقات بين النظام والطرق الصوفية، فبتحرير وهران فقد التحالف المرابط – التركي دعامته الأساسية المتمثلة في عامل الجهاد ومواجهة العدو المشترك.

ويفسر تبني رجال الطرق الصوفية للثورة أن الأتراك حلفاءهم السابقين قد أخلوا بالقاعدة الدينية التي تتمثل في المساواة الإسلامية، فتواطؤ مع التجار اليهود، والأجانب من الأوروبيين أصحاب الامتيازات.

ومع هذا فإن الثورات، بغض النظر عن بواعثها الدينية، كانت في واقع الأمر بمثابة رد فعل على سياسة التهميش. لاسيما بعد أن تضاءل دور رجال الدين في التوفيق بين متطلبات الجهاز التركي الحاكم، وبين مجموعات السكان المتأثرين بالنفوذ الروحي لرجال الدين. ومن هنا عبرت القاعدة الشعبية عن عدم رضاها عن حكومة الدايات وهذا بكثرة الثورات.

وصفوة القول أن سقوط مدينة الجزائر سنة 1830 كان بسبب تفكك الجبهة الجزائرية الداخلية وهذا مصداقا لما ذكره المؤرخ التونسي ابن أبي الضياف عند تحليله لأوضاع الجزائر عشية الاحتلال الفرنسي حيث يذكر: "... لأن أهل الجزائر وأعرابها وهم السواد

الأعظم سئموا سطوة جند الأتراك وبلغ السيل الزبى وزهدهم ذلك في الوطن وضاق منها الوطن والمظالم الفظيعة ربما تفضى إلى مخالفة الشريعة..."[39]

39- أحمد بن أبي الضياف، من اتفاق أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ط2، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ج2، ص 217.